برعاية من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)

وتحت اشراف جامعة تونس المنار

ينظم كرسي الالكسو للتحكيم التجاري الدولي

بالتعاون مع

كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس –

جامعة ماري ولوي باستور /فرنسا.

مركز البحوث القانونية بجامعة فرونش كونتي/فرنسا.

مركز إسطنبول لفض النزاعات والتحكيم مجال الطاقة

في إطار سلسلة لقاءات كرسي الالكسو للتحكيم التجاري الدولي"
التحكيم والمستجدات القانونية "(الدورة الثانية).

والأيام الأورو متوسطية(الدورة الثانية عشر).

الملتقى العلمي الدولي

التحكيم-الوساطة -الطرق البديلة لفض النزاعات- المسؤولية المجتمعية للمؤسسة-واجب الحيطة.

بمقر الالكسو

قاعة المملكة العربية السعودية

13 ماي 2025

س13.30-س17.30

تحت اشراف الدكتورة نجاة البراهمي والدكتور فيلالي عصمان

أهمية الملتقى:

يعتبر التحكيم اليوم من أهم الاليات البديلة لفض النزاعات. يعرف التحكيم بكونه قضاء خاص تنجز فيه مهمة القضاء من طرف محكمين تعهد لهم مهمة فض النزاعات بمقتضى اتفاق يمضيه المحتكمين ويكون سابقا عن نشوب النزاع ويسمى شرطا تحكيميا او لاحقا له ويسمى الاتفاق على التحكيم.

وباعتباره قضاء خاص بديل فانه لا يجوز في المسائل القانونية التي تهم النظام العام ومنها القانون الجزائي وقانون الجنسية والمواد التي لا يجوز فيها الصلح بصفة عامة. وتبقى العلاقات التجارية من اهم مجالات التحكيم سوآءا كان داخليا او دوليا.

7-ويستمد التحكيم أهميته في المادة التجارية من خلال خاصياته كقضاء يقوم على السرية من جهة والسرعة من جهة أخرى. ولا جدال في اعتبار خصائص التحكيم هذه مقوما من مقومات المعاملات التجارية المحكومة بعنصر الثقة في المعاملات وسرعتها. فرصيد التاجر قائم على سمعته التجارية وعلى ثقة المتعاملين معه في اسمه التجاري ونوعية منتوجه. فاذا حصل وكان التاجر طرفا في نزاع فانه سيفقد الثقة التي يحظى بها لدى المتعاملين معه. ويعزى ذلك الى كون قضاء الدولة هو قضاء علني ينطق فيه بالأحكام باسم الشعب وفي جلسات علنية مفتوحة للعموم. والأمر على

خلافه بالنسبة لقضاء التحكيم الذي تستبدل فيه العلنية ب بالسرية التي تميز إجراءات التحكيم وقراراته.

9- واعتبارا لجملة خاصياته هذه ظهر التحكيم في شكله المعاصر في المنتصف الثاني من القرن العشرين وشكل يومها القضاء المفضل للتجار ورجال الاعمال واقترن اسمه بنطاق تدخله المتمثل في التجارة الدولية. واكتسى التحكيم التجاري الدولي أهمية بالغة عن غيره من اشكال التحكيم الأخرى.

10- وانطلاقا من هذه الخلفية التاريخية اتجه التذكير والتأكيد على كون التحكيم كقضاء بديل قد ولد وترعرع وشق طريقه في منوال اقتصادي قائم على الاقتصاد الحر او اقتصاد السوق القائم على الخيارات الربحية والداعم لفكرة المال قوام الاعمال. ويطرح السؤال عندئذ عن مكانة التحكيم إذا تغيرت مؤشرات السياسات الاقتصادية الدولية وأصبح منوال التنمية يقوم على اعتبارات تفوق من حيث أولويتها وقيمتها مجرد الربح.

11-بصفة أخص ماذا سيكون حكم التحكيم في ظل التوجهات الحديثة للسياسات الاقتصادية التي أصبحت تتجه نحو **إقرار توازن بين الأهداف الربحية للتجارة الدولية والاستثمار الدولي وبين ضرورة الاخذ بعين الاعتبار لحقوق الانسان والمجتمع في بيئة سليمة من جهة وفي العمل في ظروف ومواصفات متطابقة مع حقوق الانسان من جهة أخرى.**

12- ان الخيارات الدولية اليوم في المجال الاقتصادي تسير في هذا الاتجاه الامر الذي دعا الى ضرورة الموازنة بين حقوق المستثمرين والتجار وحقوق المجتمع الذي يتأثر بنشاط المؤسسة وبتداعياته المناخية والاجتماعية والاقتصادية. وقد وجد المجتمع الدولي في مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسة اهم الية للمواءمة والملاءمة. وتتفرع عن هذا المبدأ مبدأ اخر يعرف بالتنمية المستدامة. كما يفترض تطبيق مبدا المسؤولية المجتمعية اعتماد اليات الحوكمة الرشيدة للمؤسسات من خلال إقرار اليات المراقبة المالية وغير المالية وتقوم على إلزام المؤسسات الاقتصادية

بضرورة وضع تقاريرها المالية وغير المالية على ذمة مختلفة الأطراف المتداخلين والمتأثرين بنشاطها.

13-ان هذه المستجدات التي طرأت على المنوال الاقتصادي أثرت على اليات فض النزاعات وأصبح التحكيم شأنه في ذلك شأن الوساطة وغيرهما من الطرق البديلة لفض النزاعات. وانطلق التغيير أساسا من مضمون عقود التجارة الدولية وعقود الاستثمار الدولي التي أصبحت صياغتها خاضعة لواجب مراعاة حقوق التجار والمستثمرين من جهة وحقوق الأطراف المتداخلة والمتأثرة بنشاط المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

14-وعلى اعتبار اهتماماتنا في إطار كرسي الالكسو للتحكيم التجاري الدولي في الالمام بالتوجهات الحديثة للمشرع الدولي في مجال التحكيم التجاري الدولي ونظرا لكون الأبحاث الفقهية المتصلة بالتحكيم في علاقته بالتنمية المستدامة وبالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة تتبوأ اليوم مكانة خاصة في الساحة الفقهية الدولي، وبغاية الحرص على مواكبة هذه الخيارات، اختار كرسي الالكسو للتحكيم التجاري الدولي بالتعاون مع شركائه في هذا المجال تنظيم

الملتقى العلمي الدولي حول:

"الطرق غير القضائية لفض النزاعات-المسؤولية المجتمعية للمؤسسة -واجب الحيطة"

البرنامج:

الجلسة الافتتاحية: س.13.30

– سعادة الأستاذة الدكتورة نجاة البراهمي الزواوي، مديرة كرسي الالكسو للتحكيم التجاري الدولي.

- سعادة الأستاذ الدكتور مصطفى باللطيف عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ تونس
- سعادة الأستاذ الدكتور معز الشفرة، رئيس جامعة تونس المنار.
- معالي الأستاذ الدكتور محمد ولد أعمر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

س:13.45: التقرير الافتتاحي: الأستاذة نجاة البراهمي

الجلسة العلمية الأولى: الاليات غير القضائية: البعد الإجرائي

س.-.15.20.س.14.05

1-الاشكال التقليدية للأليات غير القضائية والمواءمة مع واجب الحيطة

-الأستاذ جول فيلي: أستاذ العليم العالي بجامعة ران الفرنسية. دور الأنظمة النموذجية للمؤسسات فض النزاعات بالأليات غير القضائية:

-الأستاذ بنوا بيجي: أستاذ التعليم العالي بجامعة ران الفرنسية.: التقارير المالية

-الأستاذ جوليان كوار: أستاذ التعليم العالي بجامعة طولون الفرنسية: التقارير غير المالية والاقتصاد الأزرق.

2-الاشكال المقننة للأليات غير القضائية:

- السيد فيفيان جبوزون: الباحث في الدكتوراه بجامعة فرونش كونتي الباحث في الدكتوراه بجامعة فرونش كونتي: التحكيم التجاري الدولي.

- الأستاذ مصطفى طراري طاني أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران: المسؤولية المجتمعية للمؤسسةـحقوق الانسان والطرف الثالث في التحكيم الدولي

- السيد قارنو اراكوز: الباحث في الدكتوراه بجامعة فرونش كونتي الباحث في الدكتوراه بجامعة فرونش كونتي التحكيم في مجال الاستثمار.

س.1520: استراحة القهوة

الجلسة العلمية الثانية: الاليات غير القضائية: البعد الموضوعي

س 16.20- س15.35

-الأستاذ. جميل يلدريم: أستاذ محاضر بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بالكويت: الاليات غير القضائية للقانون الدولي للبيئة وقواعد المسؤولية المجتمعية.

-السيدة مريم علولو: الباحثة في الدكتوراه بجامعة فرونش كونتي الفرنسية. بنود المسؤولية المجتمعية في عقود التزويد والمناولة

-الأستاذ لطفي الشاذلي: أستاذ التعليم العالي بجامعة قرطاج. العميد السابق. الامتثال-مكافحة الرشوة-مكافحة استغلال النفوذ.

س16.20-س17: مائدة مستديرة:

الأستاذ سرحات اسكيروك: أستاذ جامعي ومحكم دولي ومحامي بتركيا.

-الأستاذ عبد الحميد حشيت هاني عدل اشهاد. رئيس لجنة الشؤون الافريقية. الرئيس السابق للجنة الوطنية لعدول الاشهاد بالجزائر.

-الأستاذ نور الدين قارة: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. المحامي لدى التعقيب.

الأستاذ نصر الدين اللزار المحامي بالجزائر

الأستاذ نذير بن عمو: أستاذ التعليم العالي بجامعة تونس المنار. المحامي لدى التعقيب.

الأستاذ سفيان بن مسعود: أستاذ مساعد بجامعة محمد بن حماد وهران 2.

الأستاذ منصف خذير:

س17. التقرير الختامي: الأستاذ فيلالي عصمان

س17: الأستاذ فيلالي عصمان: أستاذ التعليم العالي بجامعة ماري ولوي باستور. فرنسا. المدير العلمي لفريق عمل العقود الدولية. التقرير الختامي

س.17.30: اختتام الاشغال

اللجنة العلمية:

1. سعادة الاستاذة نجاة البراهمي، أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس ومديرة كرسي الالكسو للتحكيم التجاري الدولي.
2. سعادة الدكتور فيلالي عصمان: الخبير الدولي في التحكيم. استاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بسوسة.

التغطية الإعلامية:

1. مجلة الليدرز
2. الإذاعة الدولية.
3. جوهرة ا.ف.م

ضيوف المؤتمر:

1. معالي الأستاذ الدكتور محمد ولد أعمر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
2. سعادة الأستاذ الدكتور معز الشفرة، رئيس جامعة تونس المنار.
3. سعادة الأستاذ الدكتور مصطفى باللطيف، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
4. سعادة الأستاذ الدكتور مراد محمودي، امين المجلس التنفيذي والمؤتمر العام ـ ألكسو
5. سعادة الأستاذ حاتم المزيو: عميد الهيئة الوطنية للمحامين بتونس.

6. معالي الأستاذة الدكتورة سنية مبارك، أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية وزير الثقافة سابقا.
7. سعادة الأستاذ الدكتور نذير بن عمو، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسية ووزير العدل سابقا.
8. سعادة الأستاذ شكري الراجحي، الكاتب العام لكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.
9. سعادة الأستاذ ة الدكتورة حنان التركي، مديرة معهد بورقيبة سكول بتونس.
10. سعادة الأستاذة الدكتورة أسماء بن عبد الله، عميدة كلية الحقوق بسوسة.
11. سعادة الأستاذة الدكتورة نايلة شعبان، عميدة كلية العلوم القانونية والاجتماعية بتونس.
12. سعادة الأستاذ الدكتور احمد بن طالب، مدير مدرسة الدكتوراه بكلية الحقوق بتونس.
13. سعادة الأستاذ الدكتور محمد كمال شرف الدين، أستاذ متميز بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.
14. سعادة الأستاذ أنور بشر، مدير المعهد الأعلى للمحاماة.
15. سعادة السيدة سمية خيار الدين، قاضي.